Allocation of general budget resources in light of the economic intellectual orientation in Iraq after 2003

Saad Sayed Washah
University of Baghdad / College of Administration and Economics
Saad.Sayed2202m@coadec.uobaghdad.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Asmaa Jassim Mohammed
University of Baghdad / College of Administration and Economics
Dr.asmma.j@coadec.uobaghdad.edu.iq

Received: 14/10/2024 Accepted: 17/11/2024 Published: 30/9/2025

Abstract

The research seeks to clarify the allocation of general budget resources in Iraq in light of Iraq's abandonment of the socialist economic intellectual orientation based on central planning and the shift towards a market economy after the change that occurred in the political system in 2003. What are the most important reasons for the shift, the procedures and strategy adopted for the shift, and its impact on the Iraqi economy and the extent of its contribution to diversifying the resources of the general budget or maintaining reliance on the oil resource as the sole source of obtaining resources and how to distribute those resources to the economic and social sectors. The research reached the conclusion that there is ambiguity in the economic intellectual orientation in Iraq and it had a role in influencing the allocation of general budget resources and distributing them to the economic sectors.

Keywords: Allocation of general budget resources, Economic intellectual orientations, Shift towards a market economy.

تخصيص موارد الموازنة العامة في ظل التوجه الفكري الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

سعد سيد وشاح
جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

أ.م.د. أسماء جاسم محمد
جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

يسعى البحث الى بيان تخصيص موارد الموازنة العامة في العراق في ظل تخلي العراق عن التوجة الفكري الاقتصادي الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي والتحول نحو اقتصاد السوق بعد التغير الذي حدث في النظام السياسي في عام٢٠٠٣ وماهي اهم أسباب التحول والاجرءات والاستراتيجية المعتمدة للتحول واثر ذلك على الاقتصاد العراقي ومدى مساهمتة في تنويع موارد الموازنة العامة او بقاء الاعتماد على المورد النفطي كمصدر وحيد للحصول على الموارد وكيفية توزيع تلك الموارد على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، وتوصل البحث الى استنتاج مفادة ان هناك ضبابية في التوجة الفكري الاقتصادي في العراق وكان له دور في التاثير على تخصيص موارد الموازنة العامة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: تخصيص موارد الموازنة العامة، التوجهات الفكرية الاقتصادية، التحول نحو اقتصاد السوق.

المقدمة: Introduction

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات جوهرية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية، كان لها تأثير مباشر على التوجة الفكري الاقتصادي المعتمد في البلاد وعلى هيكلة الموازنة العامة وتخصيص مواردها. ففي ظل انهيار النظام السابق وتغيير الهياكل السياسية شهد العراق تحولاً كبيراً في البنية الاقتصادية والسياسية بعد عقود من سياسات اقتصادية اشتراكية اعتمدت بشكل كبير على سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية ظهرت توجهات اقتصادية جديدة تحت تاثير سلطة الاحتلال تسعى إلى الانتقال من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق ، هذا التوجه الجديد ركز على تحرير الأسواق ، وتشجيع القطاع الخاص ، وإعادة هيكلة السياسات الاقتصادية لتتناسب مع مبادئ اقتصاد السوق العالمي هذا التحول تطلب إعادة النظر في كيفية تخصيص الموارد المالية للموازنة العامة بما يتماشى مع الاحتياجات التنموية والاقتصادية الجديدة. يهدف هذا البحث إلى دراسة الآليات والإجراءات التي اعتمدتها الحكومة العراقية في ظل هذا التحول الفكري الاقتصادي ، واثر ذلك في تخصيص موارد الموازنة العامة في ظل التحديات التي واجهت هذه العملية التي من بينها الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية ، وضعف المؤسسات الاقتصادية ، وتفشي الفساد ، والفرص التي أتاحها التحول نحو اقتصاد السوق، وتأثير ذلك على الاقتصاد العراقي بشكل عام.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولا: منهجية البحث

١-١ **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي هل ان التوجة الفكري الاقتصادي بعدعام ٢٠٠٣ كان له تاثير على هيكل الموازنة العامة من تنويع مواردها وتخصيص تلك الموارد على القطاعات المختلفة.

١-٢ **اهمية البحث:** يساهم البحث في فهم تحول الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق وما هي الاليات والإجراءات المتبعة لتحقيق التحول كذلك يسليط الضوء على تخصيص موارد الموازنة العامة على القطاعات الاقتصادية في ظل التحول نحو اقتصاد السوق ومدى مساهمة هذا التخصيص في تحقيق تطور هذه القطاعات

١-٣ **اهداف البحث:** يهدف هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف منها دراسة تأثير التحول من النظام الاقتصادي المركزي إلى اقتصاد السوق على سياسات تخصيص موارد الموازنة العامة في العراق.

١-٤ **فرضية البحث:** التحول نحو اقتصاد السوق بعد عام ٢٠٠٣ قد أثر بشكل كبير على سياسات تخصيص موارد الموازنة العامة في العراق، وأن هذا التحول لم يُرافقه تخطيط كافٍ واستراتيجيات فعالة لضمان توزيع عادل وكفء للموارد بين القطاعات المختلفة، ومن هنا يتفترض البحث

الفرضية الرئيسية الأولى: ان اعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وشفافية قد يسهم في تحقيق نتائج اقتصادية أفضل

الفرضية الرئيسية الثانية: استمرار الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات ، إلى جانب ضعف البنية التحتية الاقتصادية والفساد المالي ، قد عرقل تحقيق الأهداف التنموية المرجوة من التحول إلى اقتصاد السوق.

١-٥ **منهج البحث:** تم اعتماد المنهج الاستقرائي والاسلوب الوصفي التحليلي للبيانات من اجل الوصول الى النتائج

١-٦ **حدود البحث:**

الحدود المكانية: العراق

الحدود الزمانية: الفترة من عام (٢٠٠٣-٢٠٢٢)

ثانيا: الدراسات السابقة:

١-بحث للباحثة (نماء علي مجيد) منشور في مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية المجلد ١٢ العدد ٣٦ لسنة ٢٠٢٠ (التخصيص الامثل للانفاق العام معالجة موضوعية لتحقيق النمو الاقتصادي العراق حالة دراسية للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨) يسعى البحث الى وضع ضوابط واقتراحات لرفع نسب مساهمة الانفاق الاستثماري في الموازنة العامة للدولة نتيجة ارتفاع حجم النفقات العامة الجارية في الموازنة العامة ، تفترض الدراسة ان التوجه تحو زيادة حجم النفقات العامة الاستثمارية يساهم

بشكل فعال في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال اعطاء فرصة للقطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع الحكومي ، ومن اهم استنتاجات الدراسة اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة وهذا يجعل النمو الاقتصادي رهين التذبذب في اسعار النفط في السوق العالمية ، وهو مؤثر خارجي ليس للعراق القدرة في السيطرة علية ، ومن اهم توصيات الدراسة العمل على الاصلاح الاقتصادي والهيكلي ومعالجة الاختلالات التي يعاني العراقي باتباع اصلاحات مالية متدرجة ومستمرة من خلال تفعيل القطاعات الاخرى مثل الزراعة والصناعة.

٢-دراسة (نور شدهان عداي ٢٠٢٠) رسالة ماجستير/ جامعة بغداد (فاعلية الانفاق العام في تصحيح بعض الاختلالات الهيكلية في العراق بعد عام ٢٠٠٣) ويفترض البحث ان للانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري دور كبير في تصحيح الاختلالات في هيكل الاقتصاد العراقي ويهدف البحث الى تقديم عرض نظري ومفاهيمي عن متغيرات البحث واستعراض الدلائل والمؤشرات الرقمية عن الاقتصاد العراقي خلال فترة البحث وتوصل البحث الى استنتاج مفادة ان ضعف فاعلية الانفاق العام في تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وتضع الباحثة توصيات تؤكد على إعادة هيكلة الانفاق العام من من خلال زيادة الانفاق الاستثماري والعمل على التخلص من ريعية الاقتصاد العراقي.

٣-دراسة الباحث (زيد عبدالأمير صالح ٢٠٢٣) رسالة ماجستير / جامعة بغداد (دور الانفاق الحكومي الاستثماري في تعزيز التنمية الصناعية تجارب مختارة مع إشارة للعراق) ويهدف البحث الى دراسة وتحليل الانفاق الاستثماري الحكومي ودوره في تعزيز التنميو الصناعية وتفترض الدراسة ان زيادة نسبة الانفاق الحكومي الاستثماري بنسبة مرتفعة من الموازنة العامة والموجه للقطاع الصناعي يساهم في تحقيق اهداف التنمية الصناعية من حيث زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي وتوصل الباحث الى استنتاج مفادة ان الانفاق الاستثماري الحكومي لا يبنى على أساس خطة استثمارية وانما يكون على أساس الفائض او المتبقي من النفقات الجارية تضع الدراسة توصيات بضرورة قيام الحكومة بزيادة نسبة الانفاق الاستثماري في الموازنة وإعطاء أولوية للنسب المخصصة للقطاعات الصناعية خاصة الإنتاجية منها.

المبحث الثاني: التأصيل النظري لتخصيص موارد الموازنة العامة والتوجهات الفكرية الاقتصادية

أولا: الاطار الفكري والمفاهيمي لتخصيص الموارد والموازنة العامة

٢-١ تخصيص الموارد

٢-١-١ مفهوم تخصيص الموارد: ويعرف تخصيص الموارد على انه عملية توزيع الموارد الاقتصادية الطبيعية والمالية والبشرية على مختلف الحاجات والاغراض والقطاعات الاقتصادية من اجل تحقيق اعلى مستوى من الرفاهية لأفراد المجتمع.(Al-Moussawi, 2008: 178) كما يعرف بانه وسيلة مهمة تساهم في تحقيق الاستخدام الامثل للموارد المتاحة من اجل تحقيق اقصى عائد او تخفيض التكاليف الى ادنى حد ممكن.(Shtwan, et al., 2017: 19) ويرتبط التخصيص بمجموعة من المفاهيم وهي

٢-١-٢ التخصيص وعلاقتة بامثلية باريتوا: تعرف (امثلية باريتو) بأنها الحالة التي لا يمكن فيها زيادة منفعة مستهلك او زيادة انتاج سلعة دون الاضرار بمستهلك اخر او الاضرار بسلعة اخرى. (vilfredo,pareto,1971: 182) ومن فوائد امثلية باريتوا انها تضمن تخصيص الموارد باكثر الطرق كفاءة بحيث يستفيد الجميع من التخصيص، كما انها تساعد على تقليل الهدر والضياع مما يوفر الوقت والمال، كما انها تحد من الصراعات والنزاعات حيث ان الجميع راضون عن تخصيص الموارد. .(**https://fastercapital.com/arabpreneur/.html**)

٢-١-٣ التخصيص وعلاقتة بالكفاءة:- تعرف الكفاءة على انها (القدرة على تحقيق اقصى او أكبر قدر ممكن من المخرجات من مدخلات محددة) او (تحقيق حجم معين من المخرجات باستخدام اقل قدر او حجم من المدخلات).(Al-Hasani and Al-Douri, 2008: 227) وينطبق هذا المفهوم على الانشطة التي تقوم بها الحكومة حيث يمكن تعريف كفاءة الانفاق العام على

انها العلاقة بين المدخلات التي تمثلها موارد الانفاق العام والمخرجات التي تسعى الحكومة الى تحقيقها من هذا الانفاق وبذلك يكون الانفاق العام كفوءا عندما يحقق اقصى منافع ممكنة عند مستوى معين له.(Marieta,D., Alin Opreana and Marian pompiliu,2010:132)

٢-١-٤ التخصيص وعلاقتة بالانضباط المالي: يعرف الانضباط المالي بانه (قدرة الحكومة على المحافظة على سلامة وصحة عملياتها المالية خلال الاجل الطويل).(Faraj and Abdel Latif, 2018: 35) ويمكن توضيح العلاقة بين الانضباط المالي والتخصيص من انه يمثل اعادة هندسة النفقات العامة وتقنين تخصيص الموارد المالية خاصة التشغيلية منها ، اي انه يساهم في رفع كفاية مردود النفقة العامة نفسها بالمقارنة بكلفة تحصيل الايراد المقابل لها ، من خلال وضع الاولويات لكل نفقة من خلال مقارنة كلفة تحصيل النفقة بمردودها ، وهو يعد جزء من مراقبة وضمان تنفيذ التخصيصات المالية واعتمادها في الوقت المناسب (Niama:2020)

٢-١-٥ التخصيص وعلاقتة بالتخطيط الاقتصادي: ويعتبر التخطيط المالي جزء من التخطيط الاقتصادي فهو يمثل الجانب المالي من التخطيط الاقتصادي، فهو يعتبر اسلوب جيد لتوزيع الموارد المالية واستغلالها بشكل أمثل لتحقيق الاهداف المنشودة، اذ يعد نشاط تنظيمي للمجال المالي للدولة يسعى لاختيار الاهداف ويعمل على تحقيقها باستخدام أفضل الوسائل الممكنة، حيث يتضمن التخطيط المالي دراسة الموارد المالية المتاحة للدولة وتحديد نفقاتها ومجالات استخدامها في ضوء احتياجات تنفيذ الخطط. ((Aboud and Wahbi, 1997: 189

٢-٢ الموازنة العامة:

٢-٢-١ مفهوم الموازنة العامة: تعرف بانها برنامج عمل مالي، يكون على شكل وثيقة معتمدة من قبل السلطة التشريعية، تحتوي على تقديرات مفصلة لكل من النفقات العامة والايرادات العامة لسنة مقبلة، وتعتبر الاداة الرئيسية للدولة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.(Abdul Hamid, 2010: 69) وتتلخص اهمية الموازنة العامة بانها ترتبط ارتباط وثيق الصلة بالاقتصاد القومي ، فهي ليست مجرد وثيقة تبين نفقات الدولة وايراداتها ، حيث انها تبين اهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث انه من خلال تحليل ارقام النفقات العامة والايرادات العامة يمكن الكشف عن الاغراض التي تسعى الدولة الى تحقيقها.

٢-٢-٢ مبادئ الموازنة العامة:

٢-٢-٢-١ مبدأ وحدة الموازنة:- وتعني ان تدرج كافة نفقات الدولة وايراداتها في وثيقة واحدة وشاملة تتميز بالوضوح والسهولة لمعرفة حقيقة المركز لمالي للدولة، وكذلك اجراء دراسات تحليلية لجميع فقرات الموازنة العامة وتسهيل عمل السلطة التشريعية فيما يخص اعتماد الموازنة او الرقابة على تنفيذها. (Al-Shawabka, 2015: 240)

٢-٢-٢-٢ مبدأ عمومية الموازنة (قاعدة الشمولية):- وتعني ان تدرج كافة النفقات العامة والايرادات العامة دون اغفال ودون مقاصة، وهذا يرتبط بقاعدتين هما عدم تخصيص الايرادات العامة لتغطية جانب معين من جوانب الانفاق وقاعدة تخصيص الاعتمادات لكل وجه من اوجه الانفاق العام. (Al-Samman et al., 2011: 300, 301)

٢-٢-٢-٣ سنوية الموازنة:- ويقصد به أن يسري العمل بميزانية الدولة لمدة سنة واحدة، وتوجد محددات لهذا المبدأ اساسه في مبررات منها سياسية ومالية، اما من الناحية السياسية فأن السنوية تعني ضمان الرقابة المالية من قبل السلطة التشريعية، اما من الناحية المالية فإن فترة السنة تكون أكثر ملاءمة للموازنة.373 ,371 :1988 ,Al-Omari))

٢-٢-٢-٤ مبدأ عدم التخصيص:- ويقصد به عدم تخصيص ايرادات جهة معينة لتغطية إنفاق نفس الجهة وانما تواجه جميع النفقات العامة بجميع الإيرادات العامة، فطبقا لهذا المبدأ لا يجوز مثلا تخصيص حصيلة الضرائب الجمركية على السيارات للانفاق على أنشاء الطرق وصيانتها.(Al-Sakban, 1969: 29, 93)

٢-٢-٥ مبدأ توازن الميزانية:- يقصد به أن يكون تقدير الإيرادات مقاربا لتقدير النفقات، والحكمة من ذلك هي الحيلولة دون الوقوع في مشكلة العجز والفائض في الموازنة حيث زيادة الإيرادات على النفقات تشكل فائضا في الموازنة العامة بعكسه يتأتى العجز في الموازنة العامة.(Al-Zuhawi, 2008: 38)

٢-٣ مكونات الموازنة العامة

٢-٣-١ مفهوم النفقات العامة واشكالها:- تعرف النفقات العامة على أنها مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام. (Al-Ubaidi, 2011: 56)

وتعرف ايضا بأنها مبالغ نقدية يقوم بتحصيلها شخص عام بهدف تحقيق نفع عام.(Al-Janabi, 1991:17))

اما اشكال النفقات العامة فيمكن تمثيلها بالاتي

٢-٣-١-١ الرواتب والاجور:- وهي تلك المبالغ النقدية التي تقوم الحكومة بدفعها للاشخاص العاملين في اجهزتها مقابل حصولها على خدماتهم الحالية والسابقة (المتقاعدين)

٢-٣-١-٢ اثمان مشتريات الدولة:- وهي المبالغ النقدية التي تدفعها الدولة بهدف شراء البضائع من (الالات والادوات والخدمات) التي تحتاجها الدولة ومرافقها العامة.

٢-٣-١-٣ الاعانات والمساعدات:- وهي مبالغ نقدية تصرفها الدولة وتمنحها لهيئات عامة او خاصة والهدف منها دعم الصناعات الوطنية وتحقيق اهداف اقتصادية

٢-٣-١-٤ تسديد الدين العام وفوائدة :- ويتمثل الدين العام بما تستدينة الدولة من اموال من اجل تمويل مشاريعها او موازنتها العامة وهذه الديون قد تكون داخلية او خارجية مثل القروض المحلية او الخارجية ويترتب على الدولة (الموازنة العامة) اعباء مالية من جراء ذلك ولابد من تسديدها عند حلول موعدها ودفع الفوائد عن المبلغ المقترض. (Al Wadi, 2010: 106)

٢-٣-٢ مفهوم الايرادات العامة واشكالها: وتعرف على انها مجموع الاموال التي تحصل عليها الحكومة اما بصفتها السيادية او من خلال انشطتها الاقتصادية او املاكها الذاتية او من مصادر خارجية، من اجل تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية. (Al Wadi, 2010: 106) ومن اهم اشكالها

٢-٣-٢-١ أملاك الدولة:- يقصد بها الايرادات التي تاتي من مصادر الثروات التي تمتلكها الدولة وبواسطتها يتم سد نفقاتها ومن هذه المصادر (الأراضي الزراعية، الغابات، المناجم، العقارات، الطرق، الجسور، المطارات) بالاضافة إلى ما أصبحت تملكه الدولة في العصر الحديث من مشروعات صناعية، وتجارية، وأسهم وسندات. (Al-Hamdi, 1992: 289)

٢-٣-٢-٢ الرسوم:- (والرسم عبارة عن مبلغ نقدي يدفعه الفرد اجبارا مقابل خدمة معينة يحصل عليها من الدولة، أو إحدى الهيئات العامة وتكون في هذه الخدمة فائدة له وللمجتمع في الوقت نفسه، ومن أمثلة ذلك رسوم الهاتف، رسوم إصدار جوازات السفر والإقامة، رسوم تسجيل الولادة.(Al-Hamdi, previous source: 147))

٢-٣-٢-٣ الضرائب:- تعتبر الضرائب أحد مصادر الإيرادات العامة وتعتبر من الموضوعات التي أثارت اهتمام وجهود المتخصصين في حقل المالية العامة، وهذا الاهتمام نابع من أهمية ودور الضرائب في تلبية احتياجات الدول الحديثة من الموارد المالية لمواجهة النفقات المتزايدة (والضريبة عبارة عن مبلغ نقدي تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبراً وبشكل نهائي وبدون مقابل، مشاركة منهم في الأعباء العامة، ويتناسب مقدار هذا الاقتطاع مع القدرة المالية للممول). (Taher, 1988: 202)

٢-٣-٢-٤ الإصدار النقدي :- قد تلجأ الدولة للإصدار النقدي كأحد مصادر الإيرادات العامة لتغطية نفقاتها العامة، الذي يعني إصدار كمية إضافية من النقود تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة، وتستند الدولة في ذلك على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه وتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها مع تحديد الكميات التي يمكن إصدارها من النقود. (Al-Hamdi, previous reference: 237)

٢-٣-٢-٥ القروض العامة:- تعتبر القروض من مصادر الإيرادات العامة التي تلجأ إليها الدولة لتغطية نفقاتها (ويقصد بالقروض العامة المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو هيئاتها العامة من البنوك أو الهيئات الخاصة أو الأفراد داخل الدولة أو خارجها مع التعهد برد أصولها وفوائدها منذ الحصول عليها حتى إعادتها إلى مقرضيها وفق الشروط المتفق عليها أي العقد الذي تم القرض بموجبه(Tahir, previous reference: 372)

ثانيا: التاصيل النظري للتوجهات الفكرية الاقتصادية:

اولا: التوجة الفكري الراسمالي ومراحل تطوره بين اقتصاد السوق والتدخل الحكومي

٢-١ فلسفة اقتصاد السوق ومبررات التوجه اليه في تخصيص الموارد: يمثل الاقتصاد الراسمالي نمط الانتاج الذي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والمبادرات الفردية وتقسيم العمل ، وعلى المنافسة الحره ويتم تخصيص الموارد عبر آلية السوق من غير الحاجة الى التدخل المركزي من قبل الدولة (Fatima, 2021: 115)) وهو ايضا ذلك التوجه الاقتصادي الذي يقوم على الملكية الفردية لوسائل وعناصر الانتاج ، واعتماد الحرية الاقتصادية وادارة وتسيير وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال قوى السوق(العرض والطلب) ومن خلال جهاز الثمن ، ويحاول الاقتصاد السياسي وفق هذا التوجه ممارسة الطرق الكفيلة بتحقيق سعادة الانسان ورخائه ، وذلك من خلال اطلاق الحرية لافراد المجتمع من اجل استخدام مهاراتهم للقيام بالمشاريع والاعمال التي يرغبون بها في اطار مؤسساتي يتمتعون فيه بحقوق الملكية الخاصة والاسواق والتجارة الحرة.(Harvey, 2013: 7) وعليه اعتمدت الفلسفة العامة لاقتصاد السوق على عدد من المبادئ كالية لتخصيص الموارد ، منها

(مبدأ الملكية الفردية ، الحرية الاقتصادية ، المنافسة ، حافز الربح ، الاعتماد على جهاز الثمن) ان النظام الراسمالي يعتقد ان المبادئ السالفة الذكر لا يمكن ان تؤدي فاعليتها في حل المشكلة الاقتصادية في حال تدخل الدولة الواسع في الحياة الاقتصادية ، ويرى منظروا هذا الفكر بان دور الدولة يجب ان يقتصر على توفير البيئة الاقتصادية الملائمة للحريات الفردية بما يضمن لها الامن والحماية في ممارسة النشاط الاقتصادي ، وتنظيم النشاط الاقتصادي من خلال اصدار القوانين والتشريعات ، وكذلك القيام بالمشروعات العامة التي لا يقدم الافراد على القيام بها.(Mustafa, Sa'iba, 2013: 188) وفي ضوء ذلك فأن تخصيص موارد الموازنة العامة وفقا لاقتصاد السوق يقتصر على توفير الموارد اللازمة للقيام بالوظائف السابقة وان ميزانية الدولة يجب ان تكون متوازنة (الايرادات = النفقات) وان الغرض المالي هو ما يطغى على وظيفة المالية العامة أي تحصيل الايرادات العامة اللازمة لمواجهة النفقات العامة وعليه فأن النفقات العامة هي التي تبرر الايرادات العامة. (Saeed, 2020: 19)

٢-٢ الاتجاه الفكري الكينزي والية تخصيص الموارد(مبررات التدخل ومحاولة تصحيح المسار): بعد الحرب العالمية الثانية استطاعت الراسمالية وفق الظروف التي واجهتها ان تكيف نفسها وتتحول الى ما يسمى بالرأسمالية المنضبطة ، حيث ساد التوجه الفكري الرأسمالي الكينزي واهمية الدعوة الى تدخل الدولة في الاقتصاد والسير بتطبيق اسس دولة الرفاهية الاجتماعية في الدول الرأسمالية.(AL-amir, 2019: 60) وبين هذا التوجه خطأ التوجه الليبرالي مبينا ان توافر الشروط اللازمة لقيام اقتصاد سوق مثالي لا يمكن وجودها في الواقع وقد تعد ضربا من الخيال ، وهذا ما تم ملاحظته اذ ان نتائج قرن من التطور المادي المتسارع للراسمالية ومنذ قيامها ، قد افرزت نتائج معاكسة تماما لما وضعه منظريها ومنهم سميث ، اذ عرفت السوق الحرة في أمريكا حالة من الفوضى ظهرت بشكل أزمات اقتصادية دورية، وتبديد للموارد الاقتصادية النادرة وتبذيرها ، فضلا عن التناقض في التركيب الاجتماعي وبشكل واضح بين الفقر المدقع والغنى الفاحش ، مع تبديل المنافسة بالاحتكار، وقد قلب كينز منطق الافكار الكلاسيكية فبعد ان كان الكلاسيك يرون ان التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لا مبرر له بل هو ضار ، قرر كينز ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو ليس مسألة اختيارية بل هي امر لابد منه ، لذلك يمكن القول ان جوهر الافكار الكينزية هو ان يتم استبدال ادارة السوق بادارة الدولة.(Hilme, previous source: 43) ،

٢-٣ دوافع العودة الى اقتصاد السوق في ظل العولمة وراسمالية النيوليبرالية الجديدة: لقد كانت السياسات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية حتى فترة السبعينات تمثل تطبيقا لاراء كينز، التي عاشت معها تلك البلدان فترة نمو اقتصادي مرتفع بلغ ٥.٤٪سنويا, وانتعاش في عمليات تراكم راس المال ، وكذلك انخفاض في معدلات التضخم بحيث لم تتجاوز ٣٪ سنويا ، وتراجع معدل البطالة الى اقل من ٣٪ من قوة العمل.(Zaki, 1989: 96)) ونجحت الحكومات في التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية الدورية (الازمات) التي كانت سمه رئيسية في النظام الراسمالي طيلة القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينيات القرن العشرين .(Abdullah, 1990: 174-175) هذه المعطيات ساهمت في رواج فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي على الرغم من اختلاف هذا الدور ومداه بحسب اختلاف وتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي في البلد ، ولكن هذا سرعان ما بدا يتغير في نهاية السبعينات وتطلب ذلك تغيرا في دور الدولة ، واظهر الواقع عدم فاعلية الاتجاه الفكري الكينزي في ظل العولمة ، اذ تحول الاداء الاقتصادي من النمو المصحوب بالاستقرار النقدي والذي يتمثل بانعدام التذبذبات الحادة صعودا وهبوطا في المستوى العام للاسعار وتحقيق الاستخدام الكامل ، الى هبوط شديد في معدلات النمو وكذلك ارتفاع معدلات البطالة والتضخم ، وهو ما عرف بظاهرة (التضخم الركودي) التي تشير الى التعايش والتلازم بين ظاهرتي البطالة والتضخم وذلك لأول مره في تاريخ النظام الراسمالي والتي عجزت الافكار الكينزية عن ايجاد حلول او معالجات لهذه الازمة , (Zaki, Ramzi, previous source: 91) وهذا ما دعى الى ظهور توجهات فكرية اقتصادية جديدة تدعم العولمة وتدعوا الى تطوير نظريات الاقتصاديين الكلاسيك وتعارض تدخل الحكومة في الاقتصاد بناءا على الافكار الكينزية وقد اطلق عليهم اسم (الليبرالية الجديدة) والتي ترى ان الفردية هي اساس الكفاءة ، وان اقتصاد السوق وحده الذي يمكن من خلاله الاستفادة من الموارد والامكانات والحاجات وذلك من خلال توزيع القرارات الاقتصادية بين الكثير من المشروعات والافراد ، من غير الاستناد الى القرارات المركزية من الدولة لادارة الاقتصاد.(Al-Beblawy, 1998: 178))

ثانيا: التوجه الفكري الاشتراكي بين التخطيط المركزي والتحول نحو اقتصاد السوق

٢-١ الفكر الاشتراكي وضرورات المركزية: ان مفهوم الاشتراكية او (الاقتصاد المخطط) يشير الى الاقتصاد الذي تكون فيه ملكية موارد الانتاج والاراضي والالات والمصانع للدولة ، أي انها تقوم على الملكية الجماعية او العامة لوسائل الانتاج المختلفة ، وهناك مجموعة من المبادئ التي يقوم عليها هذا التوجة الفكري (الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، التخطيط المركزي للاقتصاد ، تحقيق أقصى إشباع عادل ممكن لأفراد المجتمع ، عدم الاعتراف بحافز الربح ، توزيع الناتج الاجتماعي) ان تخصيص موارد الموازنة العامة في النظام الاشتراكي يتم من خلال التخطيط المالي الذي يعتبر جزء من الخطة القومية الاقتصادية حيث تتكون الخطة الاقتصادية من خطة عينية (مادية) واخرى مالية ، حيث تمثل الاهداف العينية اهداف للانتاج والاستهلاك والعمالة في كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي ، في حين توضح الخطة المالية الموارد المالية اللازمة لمواجهة الحاجات المتزايدة للاستثمار والاستهلاك وحسن استغلال الموارد النقدية والتي يتم تخصيصها من الموازنة العامة لتحقيق الاهداف التي تسعى الدولة الى تحقيقها ضمن خطتها القومية ، ويتحدد دور الموازنة العامة في تجميع الموارد المالية وتوزيعها على الاوجه المحددة في الخطة ومن خلال الموازنة يتم تمويل الاستثمارات الانتاجية والاجتماعية.(Al-A'sar, previous source: 28-29))

٢-٢ ضرورات التحول نحو آلية السوق في تخصيص الموارد: لقد حققت تجربة الاتحاد السوفيتي في تبني التوجه الفكري الاشتراكي نهضة اقتصادية كبيرة في من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واعتماد آلية التخطيط المركزي ، اذ انها تحولت من بلد زراعي متخلف خلال ثلاثين سنة الى دولة عظمى تنافس اقوى دول العالم (الولايات المتحدة الامريكية) في تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي وتحقيق نجاحات كبيرة على التعليم والخدمات الصحية ورفع مستوى معيشة المواطنين والتقدم في القدرات العسكرية والنووية ، ولكن مع الوقت بدأت مؤشرات التعثر والضعف في الاداء الاقتصادي تظهر في الاتحاد السوفيتي على نحو مكشوف خاصة بداية الستينات والتي تمثلت بتدهور معدل نمو الناتج القومي الى مستوى قريب من الركود وانخفاض مستويات الانتاجية وتدني نوعيتها وكذلك انخفاض مستوى التطور العلمي والتكنولوجي.(Gorbachev, 1990: 18) وكان هذا الوضع من

بين المبررات التي تحجج بها غورباتشوف عند توليه السلطة منتصف الثمانينات والذي تبنى سياسة الاصلاح واعادة البناء (البيروستريكا) التي اخذت من مبادئ الليبرالية في بعض توجهاتها ومن مفاهيم واساليب اقتصاد السوق ، وعندما لم تنجح محاولة تطعيم النظام الاشتراكي باساليب ومبادئ اقتصاد السوق لمعالجة ازماته المستحكمة والعميقة سقط النظام الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي وكانت نهاية هذا النظام عام (١٩٩٠).(Qarm, 1994: 9-10) ومن اهم العوامل التي ساهمت في انهيار النظام الاشتراكي هي (ضعف الحافز على انجاز الاعمال ، القضاء على الحريات الاقتصادية ، انخفاض الكفاءة والإنتاجية في تخصيص الموارد ، التوزيع غير الفعال للموارد). (Dawaba, previous source: 49)

ثالثاً: استراتيجيات التحول في التوجه الفكري الاقتصادي نحو اقتصاد السوق(الصدمة والتدرج)

٢-١ استراتيجية الصدمة (التحول الكامل): ويقصد بها عملية تحول ديناميكية حركية سريعة وفورية من اجل التحول من نظام اقتصادي الى نظام اقتصادي جديد من خلال التخلي عن النظام القديم مرة واحدة ، ويحل النظام الجديد موضع التنفيذ في وقت محدد ، ويسمى العلاج بالصدمة ويعني الانفتاح الكامل والشامل للاقتصاد على العالم وباقل ما يمكن من الشروط والقيود ، ويشمل كافة القطاعات في وقت واحد وتتحول وفقا لذلك الملكية العامة الى ملكية خاصة ، واصلاح الاقتصاد الكلي من خلال السياسة المالية والنقدية ، واعتماد حرية اسعار الصرف والغاء الدعم الحكومي. (Hussein, Mona Youssef, 2011: 127)

٢-٢ استراتيجية التدرج (التحول الجزئي): وتعني هذه الستراتيجية احلال النظام الجديد محل القديم بشكل تدريجي وذلك من اجل استكمال الانشطة الخاصة بالنظام الجديد من خلال حزم وجرعات متتالية من التغيرات والاصلاحات الجديدة ، اي ان عملية لتحول تتم على عدة مراحل، وذلك من خلال البدأ بتطبيقها في مناطق معينة او قطاعات معينة يتم تحريرها على الفور وبعد استكمال التحول في هذه القطاعات والمناطق يتم شمول قطاعات اخرى من الاقتصاد ووضع دعائم البناء المؤسسي لاقتصاد السوق. (World Bank, 1996: 12)

رابعاً: السياسات المطلوبة للتحول نحو اقتصاد السوق

٢-١ سياسات تحرير الاقتصاد:- وتعني تحرير الاقتصاد من مختلف القيود والضوابط التي كانت سائدة في فترة الاقتصاد الشمولي، والتي تتمثل برفع كافة القيود الحكومية على التعاملات الداخلية والخارجية، واعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي، واعطاء دور أكبر لعناصر السوق في تخصيص الموارد وفي ادارة شؤون الاقتصاد بكفاءة وبآلية منسقة وايضا فصل الاطر السياسية عن آلية اقتصاد السوق. (Salem, 2010: 6)

٢-٢ سياسات التثبيت الهيكلي:- تهدف هذه السياسات الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي ، عن طريق تفاعل مجموعة من السياسات خصوصا سياسات ادارة الطلب التي تكون لها تاثيرات انكماشية سريعة تساهم في خفض معدلات الطلب الكلي. (Al-Najfi, 2002: 60)

خامساً: دوافع ومرتكزات اعتماد التوجه نحو اقتصاد السوق في العراق

٢-١ دوافع التحول نحو اقتصاد السوق: ان الانتقال نحو التوجه الليبرالي للنظام الاقتصادي العراقي جاء بدعم من الولايات المتحدة الامريكية ، ومسنودا من المنظمات الدولية المؤيدة للعولمة ، اذ ركزت السياسة الاقتصادية للحاكم المدني الذي تم تعيينه من الولايات المتحدة الامريكية عام (٢٠٠٣) على تطبيق اقتصاد السوق ، واتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بالتحرر الاقتصادي وسرعة الاندماج بالاقتصاد العالمي ، واعلن عن التخلي عن النظام المركزي والمخطط الذي تتولى الدولة بموجبه مهمة تخصيص الموارد وتحديد كميات واسعار السلع والخدمات التي سوف يتم انتاجها.(Al-Maamouri and Al-Nadawi, 2011: 19) وتتمثل دوافع التحول نحو اقتصاد السوق في العراق بالاتي (ضغوط المؤسسات المالية الدولية (البنك والصندوق الدوليين) ، ضعف كفاءة القطاع العام والحاجة الى الاستثمارات ، عجز الموازنة العامة ، انهيار وفشل التجربة الاشتراكية ، الديون الخارجية).-Al) Jabouri, 2009: 185)

٢-٢ مرتكزات اعتماد التوجه نحو اقتصاد السوق: وتتمثل بالاتي

٢-٢-١: الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥): يمثل الدستور العراقي وثيقة رئيسية للمبادئ الاساسية في مختلف ميادين الحياة للدولة العراقية ، وهو يعتبر القانون الاعلى في البلاد وتم الاستفتاء عليه بتاريخ (١٥ /١٠/٢٠٠٥) وقد تضمن هذا الدستور جملة من المبادئ والمعايير الاقتصادية التي تناولتها العديد من مواده ، منها المادة (٢٢) والتي تناولت قضايا العمل والعمال والنقابات والاتحادات المهنية ، والمادة (٢٣) التي اكدت على الملكية الخاصة وحق العراقي بالتملك في اي مكان في العراق ، والمادة (٢٤) التي كفلت حرية انتقال الايدي العاملة والبضائع ورؤوس الاموال بين الاقاليم والمحافظات ، وغيرها من الفقرات التي تنظم الجانب الاقتصادي في العراق ، منها مايتعلق بالاستثمار واصلاح الاقتصاد العراقي والضرائب وادارة الاموال العامة وغيرها لقد وضع الدستور العراقي مبادئ عمل وآليات قريبة في جوهرها وفلسفتها من النظام الراسمالي والحرية الاقتصادية واقتصاد السوق وفسح المجال امام القطاع الخاص مع المحافظة على دور مركزي محدود للدولة في بعض الاختصاصات مثل قطاع الصناعة النفطية. (Al-Maamouri and Al-Nadawi, 2011: 3)

٢-٢-٢: وثيقة العهد الدولي (٢٠٠٧):- ان الهدف من هذه الوثيقة هو العمل على انشاء دولة ديمقراطية موحدة تقوم على اساس التعايش بسلام واستقرار ، وكذلك ارساء دعائم اقتصاد مزدهر يقوم على قاعدة انتاج متنوعة في القدرات وتكون قادرة على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة ، ويقوم على مبادئ الاقتصاد الحر ، والانفتاح على السوق العالمية ويتكامل معها وايضا يتكامل مع الانظمة الاقتصادية ضمن المنطقة خاصة الدول المجاورة ، وتتضمن ايضا اسناد دور ريادي للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وكذلك اسناد دور فاعل للحكومة في تنظيم النشاط الاقتصادي وتحميه ايضا من التقلبات الاقتصادية الخارجية ، وايضا تلزم هذه الوثيقة الدولة بحماية الطبقات الفقيرة والقطاعات المستضعفة والمهمشة في الاقتصاد العراقي من ان تتعرض للحرمان واخطار المجاعة ، وايضا تتضمن اهمية تقديم الخدمات الاجتماعية بحيث تشمل جميع المواطنين وفق معايير ملائمة ، وتؤكد هذه الوثيقة على مكانة العراق كي يبقى عضوا فاعلا ومؤثرا في المنظمات الاقليمية والدولية وعنصرا قادرا على مد يد العون للدول الفقيرة. (United Nations, 2007: 20)

٢-٣ الاستراتيجية المعتمدة في اعتماد التوجه نحو اقتصاد السوق:- لقد اعتمدت سلطة الائتلاف المؤقت بقيادة الحاكم المدني (بول بريمر) استراتيجية التحول السريع (العلاج بالصدمة) للتحول نحو اقتصاد السوق في العراق بعد عام (٢٠٠٣) ، وذلك استنادا الى دراسات اعدتها المراكز البحثية التابعة للولايات المتحدة الامريكية ومنها مؤسسة (Herltage-foundation) ومؤسسة (American Enter Prise institute) والتي اوصت بخصخصة القطاع العام وتحويل (١٩٢) مؤسسة حكومية الى القطاع الخاص ، باشراف من قبل شركة (T.P Woods Corporation) المتخصصة في تنمية القطاع الخاص. (Hamad, 2009: 150)

٢-٤ اهم المؤشرات الاقتصادية على اعتماد التوجه نحو اقتصاد السوق

٢-٤-١ تفعيل الخصخصة: يعرف برنامج الامم المتحدة الانمائي الخصخصة على انها (تسويق انشطة القطاع العام مثل اخضاع عملية صنع القرار الاقتصادي الجزئي الى قوى السوق، اي بمعنى تحويل ملكية او بيع مشروعات القطاع العام الى القطاع الخاص، وترك هذه المشاريع تعمل وفق مبادئ وقوانين السوق (آلية السوق) وعدم تدخل الدولة فيها. (Al-Qawiz, 2002: 5) لقد جرى الاتجاه في العراق نحو الخصخصة بشكل جاد خاصة بعد تشكيل (هيئة الخصخصة) في تموز (٢٠٠٤) ثم اعادة تشكيلها من قبل مجلس الوزراء واعطائها صلاحيات واسعة ، ووضع خطة عمل واضحة ومدروسة لخصخصة شركات القطاع العام في جميع القطاعات الاقتصادية ضمن استراتيجية التنمية الوطنية بما يعزز دور القطاع الخاص في التحول نحو اقتصاد السوق. (Abu Ameria, 2008: 221)

٢-٤-٢ تشجيع الاستثمار الاجنبي:- يعتبر الاستثمار أحد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي وفي دفع عجلة الاقتصاد الى امام، وتهيئة مناخ ملائم لاستثمار لايتوقف على العوامل الاقتصادية فحسب بل يعتمد ايضا على العوامل السياسية

والاجتماعية. (Al-Aqabi, 2015: 72) وقد اعلن العراق في اطار التحول نحو اقتصاد السوق عن سياسة جديدة لتنظيم الاستثمار الاجنبي المباشر ، من خلال فتح الابواب اما الاستثمار الاجنبي ، والسماح للاجانب بامتلاك الشركات وفي جميع القطاعات عدا قطاع الموارد الطبيعية ، كما يسمح لهم بالدخول كشركاء في شركات اخرى ويتعامل القانون العراقي معها على انها شركات وطنية ، ولها الحق في استعادة ارباحها كاملة وبشكل فوري. (World Bank, 2003: 20)

المبحث الثالث: تحليل واقع وتخصيص موارد الموازنة العامة بعد عام ٢٠٠٣:

٣-١ تحليل هيكل الانفاق العام الجاري والاستثماري:

جدول رقم (١) تقسيم النفقات العامة (لجارية والاستثمارية) للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (بالمليون دينار)

السنة	النفقات العامة(١)	النفقات الجارية(٢)	نسبة (١:٢)	النفقات الاستثمارية(٣)	نسبة(١:٣)
٢٠٠٤	٣١,٥٢١,٤٢٧	٢٧,٥٩٧,١٦٧	٨٧.٦	3,924,260	12.4
٢٠٠٥	٣٠,٨٣١,١٤٢	٢٧,٠٦٦,١٦٧	٨٧.٨	3,764,975	12.2
٢٠٠٦	٣٧,٤٩٤,٤٥٩	٣٢,٢١٧,٦٠٨	٨٥.٩	5,276,622	14.1
٢٠٠٧	٣٩,٣٠٨,٣٤٨	٣٢,٧١٩,٨٣٧	٨٣.٢	6,588,511	16.8
٢٠٠٨	٦٧,٢٧٧,١٩٧	٥٢,٣٠١,١٨٠	٧٧.٧	14,976,014	22.3
٢٠٠٩	٥٥,٥٨٩,٧٢٢	٤٥,٩٤١,٠٦٢	٨٢.٧	9,648,659	17.3
٢٠١٠	٧٠,١٣٤,٢٠١	٥٤,٥٨٠,٨٥٩	٧٧.٨	15,553,341	22.2
٢٠١١	٧٨,٧٥٧,٥٦٦	٦٠,٩٢٥,٥٥٤	٧٧.٣	17,832,114	22.7
٢٠١٢	١٠٥,١٣٩,٥٧٦	٧٥,٧٨٨,٦٢٢	٧٢.١	29,350,954	27.9
٢٠١٣	١١٩,١٢٧,٥٥٦	٧٨,٧٤٦,٨٠٥	66.1	40,380,750	33.8
٢٠١٤	١٢٥,٣٢١,٠٧٤	٨٦,٥٦٨,٣٧٤	٦٩.١	38,752,700	30.9
٢٠١٥	٧٠,٣٩٧,٥١٥	٥١,٨٣٢,٨٢٧	٧٣.٦	١٨,٥٦٤,٦٧٩	٢٦.٤
٢٠١٦	٦٧,٠٦٧,٤٣٤	٥١,١٧٣,٤٢٥	٧٦.٣	١٥,٨٩٤,٠٠٨	٢٣.٧
٢٠١٧	٦٩,٤٣٠,٧٥٣	٥٢,٥٩٩,٨٣٦	٧٥.٧	١٤,٧٤٤,٣١٣	٢١.٢
٢٠١٨	٨٠,٨٧٣,١٨٩	٦٧,٠٥٢,٨٥٦	٨٢.٩	١٣,٨٢٠,٣٣٢	١٧.١
٢٠١٩	١١١,٧٢٣,٥٢٣	٨٧,٣٠٠,٩٢١	٧٨.١	٢٤,٤٢٢,٦٠٢	٢١.٩
٢٠٢٠	٧٦,٠٨٢,٤٤٣	٧٢,٧١٢,٤١٣	٩٥.٦	٣,٣٧٠,٠٣٠	٤.٤
٢٠٢١	١٠٢,٨٤٩,٦٥٩	٨٩,٥٢٦,٦٨٦	٨٧.٠	١٣,٣٢٢,٩٧٤	١٣.٠
٢٠٢٢	١١٦,٩٥٩,٥٨١	١٠٤,٩٤١,٠٩٠	٨٩.٧	١٢,٠١٨,٤٩٠	١٠.٣

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية / بيانات غير منشورة/ بيانات مستندات الموازنة العامة المفتوحة لسنوات مختلفة /النشرة الاحصائية للبنك المركزي لسنوات مختلفة

يتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع حجم الانفاق الجاري عن الانفاق الاستثماري في هيكل الانفاق العام خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠٢٢) بنسبة كبيرة حيث ان اقل قيمة بلغها الانفاق الجاري هي بنسبة (٦٩.١) من اجمالي الانفاق وذلك عام (٢٠١٤) فيما كانت اعلى قيمة بنسبة (٩٥.٦) من اجمالي الانفاق في عام (٢٠٢٠) ويعود ذلك لعدة اسباب منها ان العراق شهد توسعاً كبيراً في التوظيف في القطاع الحكومي بهدف تحقيق الاستقرار الاجتماعي ، حيث زادت الحكومة العراقية بشكل كبير من عدد العاملين في القطاع العام ، مما أدى إلى ارتفاع النفقات الجارية المتمثلة في رواتب الموظفين ومعاشاتهم سواء في الوزارات الامنية او الوزارات الاخرى ، وبما ان الايرادات العراقية تعتمد على عوائد النفط فان تقلبات اسعار النفط يؤثر على حجم هذه العوائد ، وبالتالي تستمر الحكومة في الانفاق الجاري حتى مع انخفاض العوائد النفطية وهذا يكون على حساب تخصيص الموارد للانفاق الاستثماري وهذا يؤشر وجود خلل في هيكل الانفاق العام اذ ينبغي ان تحظى النفقات الاستثمارية فيه بنسبة اكبر في ضوء تحول الفكري الاقتصادي نحو اقتصاد السوق.

٣-٢ تحليل هيكل الانفاق العام الجاري واتجاهاته

جدول رقم (٢) تقسيمات النفقات الجارية للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (بالمليون دينار)

السنوات	النفقات الجارية	رواتب الموظفين	نسبة	السلع والخدمات	نسبة	المنافع	نسبة

	(١)	(٢)	(١)/(٢)	(٣)	(١)/(٣)	الاجتماعية (٤)	(١)/(٤)
٢٠٠٤	٢٧,٥٩٧,١٦٧	٣,٨٩٥,٩٥٨	١٤.١	١,٠٠٤,٢٩٩	٣.٦	١,٩٦٣,٨٣٧	٧.١
٢٠٠٥	٢٧,٠٣٦,١٢٤	٩,١٨٥,٥٥١	٣٣.٩	١,٩٢٧,١٢٣	٧.١	١,٣٣٦,٩١٢	٤.٩
٢٠٠٦	٣٢,٢١٧,٨٧٨	١١,٣٤٧,٠١٥	٣٥.٢	٢,٠٢٤,٧٣٤	٦.٢	١,٥٤٩,٨٠٣	٤.٨
٢٠٠٧	٣٢,٧١٩,٨٣٧	١٣,٥٠٨,٥٠١	٤١.٣	٤,٩١٣,٠٤٩	١٥.٠	٥,٧٥٥,١٨٧	١٧.٥
٢٠٠٨	٥٢,٣٠١,١٨٠	٢٠,٠٨١,٣٤١	٣٨.٤	٦,٧١٩,٣٢٤	١٢.٨	٩,٢٥٧,٤٤٨	١٧.٧
٢٠٠٩	٤٥,٩٤١,٠٦٢	٢٤,٣٨٣,٦٧٤	٥٣.١	٦,٤٧٧,٩٢٧	١٤.١	٥,٤٨٢,٠٨٧	١١.٩
٢٠١٠	٥٤,٥٨٠,٨٥٩	٢٦,٨٥٤,٥٠٥	٤٩.٢	٩,٢٠٣,٠٧٧	١٦.٨	٥,٠٥٠,٨٣١	٩.٢
٢٠١١	٦٠,٩٢٥,٥٥٤	٣٠,٥٨٥,٧٠١	٥٠.٢	٩,٢٢٨,٢٢٦	١٥.١	٥,٨٩٣,٦٧٠	٩.٦
٢٠١٢	٧٥,٧٨٨,٦٢٢	٣٥,٨٥٦,١٤٦	٤٧.٣	١٢,٨٩٣,٣٠٩	١٧.٠	٧,٤١٧,١٤٩	٩.٧
٢٠١٣	٧٨,٧٤٦,٨٠٥	٤٢,٥٨٧,٧٩٧	٥٤.١	١١,٩٣٥,٥٧٧	١٥.١	٦,٧٤٤,١٩٨	٨.٥
٢٠١٤	٨٦,٥٦٨٣٧٤	٣٢,٣٨٩,٦١٣	٣٦.٠	٨,٥٨٢,٩٣٨	٩.٦	١٤,٣٧٥,٦٠١	١٦.٠
٢٠١٥	٥١,٨٣٢,٨٢٧	٣٢,٦٥١,٦٢٠	٦٢.٩	٢,٢٣٩,٥٢٣	٤.٣	١١,٤٤٧,٩١١	٢٢.٠
٢٠١٦	٥١,١٧٣,٤٢٥	٣١,٨٣٣,٤٠٣	٦٢.٢	١,٩٢٢,٦٥٨	٣.٧	١٠,٣٥٠,٦١٦	٢٠.٢
٢٠١٧	٥٢,٥٩٩,٨٣٦	٢٩,٩٢٢,٦٧٣	٥٦.٨	٣,٤٢٨,٨٨٣	٦.٥	١٣,١٠٢,٦٥٧	٢٤.٩
٢٠١٨	٦٧,٠٥٢,٨٥٦	٣٥,٨٣٥,٥١٨	٥٣.٤	٣,٩٢٠,٥٣٨	٥.٨	١٥,١٦٦,٨٠٢	٢٢.٦
٢٠١٩	٨٧,٣٠٠,٩٢١	٤٠,٦٣٣,٥٦٣	٤٦.٥	٨,٨٩٢,٤٣٢	١٠.١	١٩,٦٩٦,٠٢٠	٢٢.٥
٢٠٢٠	٧٢,٧١٢,٤١٣	٤٠,٠٣٧,٢٩٧	٥٥.١	٤,٤١٨,٦٣٤	٦.١	١٦,٤٢٧,٨٧١	٢٢.٥
٢٠٢١	٨٩,٥٢٦,٦٨٦	٤٢,٤٤٦,٦٧٠	٤٧.٤	٦,٩٧٠,٦٦٧	٧.٧	١٨,٩٧٩,٣٢٦	٢١.٢
٢٠٢٢	١٠٤,٩٤١,٠٩٠	٤٣,٦١٤,٠٤٥	٤١.٥	١٥,٤٦٣,٠٠١	١٤.٧	٢٤,٧٨٣,٤٧٢	٢٣.٦

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات وزارة المالية الحسابات الختامية/ بيانات مستندات الموازنة العامة المفتوحة لسنوات مختلفة // النشرة الاحصائية للبنك المركزي لسنوات متفرقة

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان تعويضات الموظفين تمثل نسبة كبيرة من الانفاق التشغيلي بعد عام ٢٠٠٣ وذلك لتوجه الحكومة لتعديل الرواتب عما كانت عليه قبل هذا التاريخ ، واحالة الكثير ممن كانوا على الملاكات المرتبطة بالنظام السابق الى التقاعد والتي تمثل اهم البنود ذات الطبيعة الاستهلاكية لاستيعابها الجزء الاكبر من قوة العمل في وظائف هيمن عليها الطابع الخدمي شبه المنتج ، وكذلك تعديل رواتب العاملين في القطاع العام ورفع مستوياتها عما كانت عليه قبل (٢٠٠٣) وفتح ابواب التعيين امام المواطنين لرفع قدرتهم الشرائية ، حيث بلغت نسبة الانفاق على الرواتب والاجور في عام (٢٠٠٥) (٣٣.٩) ثم ارتفعت هذه النسبة عام (٢٠٠٩) لتبلغ ما نسبته (٥٣.١) على الرغم من الازمة المالية العالمية التي ادت الى انخفاض اسعار النفط الا ان الحكومة حرصت على تامين رواتب الموظفين وعدم المساس ببند الرواتب في حال انخفاض عائدات النفط ، وفي عام(٢٠١٤) ونتيجة لسيطرة العصابات الارهابية على عدد من المحافظات العراقية فقد انخفضت نسبة مبالغ الرواتب نتيجة لعدم تمكن الحكومة من دفع رواتب الموظفين في المناطق التي سيطرت عليها العصابات الارهابية حيث بلغت نسبة تعويضات الموظفين الى اجمالي الانفاق التشغيلي في ذلك العام (٣٦.٠) ، ثم ارتفعت في الأعوام اللاحقة خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٨) حتى جاء عام (٢٠١٩) حيث انخفضت الى (٤٦.٥) نتيجة لجائحة كورونا وما خلفته من اثار في الحياة الاقتصادية ومن خلال ما تقدم نلاحظ ان تخصيصات الرواتب والاجور تحتل نسبة كبيرة في الموازنة التشغيلية في العراق وهذا يعني قيام الحكومة بفتح مجال التعيين في المؤسسات الحكومية ، لعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب البطالة الموجودة نتيجة لتردي المناخ الاستثماري في العراق ، وايضا فان ارتفاع حجم النفقات التشغيلية في الموازنة يقابلة انخفاض في حجم النفقات الاستثمارية مما يعني ان تخصيص موارد الموازنة العامة يعاني من اختلال حيث لابد من زيادة التخصيصات الاستثمارية من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي.اما الانفاق على السلع والخدمات من قبل مؤسسات القطاع العام فانه متذبذب خلال الفترة من (٢٠٠٤- ٢٠٢٢) فقد كان منخفضا خلال اعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦) اذ بلغت نسبته (٣.٦-٧.١-٦.٢)على التوالي وذلك لعدم الاستقرار الامني الذي اعاق عملية اعادة بناء جميع المؤسسات العامة التي تعرضت للدمار خلال فترة الحرب وتجهيزها بالسلع والخدمات ، وفي الاعوام

اللاحقة شهد الانفاق على السلع والخدمات ارتفاعا ملحوظا منذ عام (٢٠٠٧) حتى عام (٢٠١٣) بسبب انخفاض التوتر الامني الداخلي وزيادة التوسع في تجهيز المؤسسات الحكومية بما تحتاجه من سلع وخدمات لممارسة نشاطاتها اليومية ، اما في عام في عام (٢٠١٤) ونتيجة لسيطرة العصابات الارهابية على بعض مناطق العراق فقد انخفضت التخصيصات المالية للسلع والخدمات لتوجه الانفاق نحو محاربة العصابات الارهابية وكذلك التقشف الذي قامت به الحكومة لسد العجز في الموازنة العامة ، ثم ارتفع في عام (٢٠١٩) اذ بلغت نسبته (١٠.١) وذلك نتيجة لجائحة كورونا وما تطلبته من شراء لمستلزمات الوقاية للمؤسسات الحكومية اضافة الى تجهيز المراكز الصحية والمستشفيات بما تحتاجة لمواجهة الجائحة.

واما فيما يتعلق بالمنافع الاجتماعية فقد كانت نسبتها منخفضة خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦) ثم ارتفعت خلال المدة من (٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩) نتيجة لما خلفته الحرب والارهاب من ضحايا خلال الفترة السابقة وما تطلبه ذلك من تخصيص موارد مالية لاعانة عوائل الضحايا والارامل والايتام وكذلك الممتلكات التي تضررت ، ثم انخفضت هذه التخصيصات خلال الفترة من (٢٠١٠) الى (٢٠١٤) نتيجة للاستقرار الامني النسبي ثم عادت للارتفاع منذ عام (٢٠١٤) واستمرت حتى عام (٢٠٢٢) نتيجة لجرائم العصابات الارهابية وما خلفته من نزوح للعوائل من المناطق التي سيطروا عليها وكذلك ما خلفته من شهداء وجرحى وارامل وايتام مما تطلب تخصيص المزيد من موارد الموازنة على المنافع الاجتماعية اضافة الى تسجيل الكثير من العوائل التي لا تملك رواتب ضمن ما يعرف بشبكة الحماية الاجتماعية اضافة الى تقديم الدعم المالي لعوائل ضحايا الارهاب ، ويلاحظ انه وبسبب الظروف التي مر بها العراق من ارهاب وقلة فرص العمل في القطاع الخاص تم تخصيص نسبة كبيرة من موارد الموازنة العامة لتغطية المنافع الاجتماعية من اجل توفير حياة كريمة للمواطن العراقي.

٣-٣ تحليل الانفاق الاستثماري للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية

جدول رقم (٣) تقسيمات الانفاق الاستثماري على القطاعات الاقصادية والاجتماعية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (بالمليون دينار)

السنوات	اجمالي الانفاق الاستثماري الحكومي (١)	القطاع الزراعي (٢)	نسبة (٢) / (١)	القطاع الصناعي (٣)	نسبة (٣) / (١)	قطاع التربية والتعليم(٤)	نسبة (٤) /(١)	قطاع الصحة (٥)	نسبة (٥) /(١)
٢٠٠٤	3,924,260	١٠٠,٢٤٥	2.5	٥,٢٤٩	0.1	145,566	3.7	540,658	13.7
٢٠٠٥	3,764,975	٢٥,٨٠٠	0.6	٧,٢٥٢	0.2	150,000	3.9	537,118	14.3
٢٠٠٦	5,276,622	٦٦,٤٠٢	1.2	١٥٤,٨٣٠	2.9	162,307	3.1	826,669	15.6
٢٠٠٧	6,588,511	٣٤٦,٠٩٥	5.3	٣,٣٣٠,٣٨٥	50.5	163,334	2.4	348,492	5.2
٢٠٠٨	14,976,014	٣٦٢,٢٠٧	2.4	٥,٣٤٠,١٢٠	35.6	164,300	1.1	226,884	1.5
٢٠٠٩	9,648,659	٤٣١,٠٤٣	4.4	٨,٦٩٦,٨٧٦	90.1	164,936	1.7	910,004	9.4
٢٠١٠	15,553,341	٤٨٦,٦٩٧	3.1	٩,١٩٢,٩٨٨	59.1	178,026	1.1	٣٩٦,١٧٣	2.5
٢٠١١	17,832,114	٥٧٥,٤٠٦	3.2	١٠,٤٦٩,٢٩١	58.7	203,465	1.1	358,296	2.0
٢٠١٢	29,350,954	٦٠٩,٤١٦	2.0	١٢,١٩٩,٠٤٤	41.5	287,029	1.0	٣٣٤,٤٢٩	1.1
٢٠١٣	40,380,750	٦٣٢,٣٣٥	1.5	١٣,٥٣٤,٣٧٠	33.5	289,732	0.7	٧٣٣,٤٩٥	1.8
٢٠١٤	38,752,700	٦٧٢,١١٨	1.7	١٤,٥٩٥,٧٢٩	37.6	291,048	0.8	٤٤٩,٧٥٢	1.2
٢٠١٥	١٨,٥٦٤,٦٧٩	٩١٨,٨٣٢	4.9	١٤,٧٨٢,٠٥٥	79.6	254,569	1.3	٨٩,٦٣٧	0.4
٢٠١٦	١٥,٨٩٤,٠٠٨	٢٣٩,٥٨٧	1.5	١٣,٢٩٧,٥٣٣	83.6	68,589	0.4	١٤٥,٠٧٣	0.9
٢٠١٧	١٤,٧٤٤,٣١٣	٣٥,٣٦١	0.2	١٢,٦٧٩,٤٨٩	85.9	85,140	0.5	١٠,٥٨٦	٠.٠٧
٢٠١٨	١٣,٨٢٠,٣٣٢	٢٢٧,٧٨٨	1.6	١١,١٣٤,١٤٤	80.5	76,744	0.5	٦٩,٩٨٦	٠.٥
٢٠١٩	٢٤,٤٢٢,٦٠٢	٣٠٠,٦٩٥	1.2	١٩,٦٥٢,٩١٨	80.5	256,225	1.0	١٦,٢٥٢	٠.٠٦
٢٠٢٠	٣,٣٧٠,٠٣٠	٧٩,٤٣٥	2.3	٨٣١,٧٢٠	24.6	215,284	6.7	٣٣,٥٢١	٠.٩
٢٠٢١	١٣,٣٢٢,٩٧٤	٢٥٢,٦٦٧	1.8	٨,٥٣٥,٥٦٣	62.1	394,814	2.9	١٢٣,٣٦١	٠.٩
٢٠٢٢	١٢,٠١٨,٤٩٠	٣٧٠,٩١٧	3.0	٢,٤١٢,٢٦٧	20.1	738,040	6.1	٣٣٠,٢٨٥	٢.٧

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة المالية الحسابات الختامية/بيانات مستندات الموازنة المفتوحة لسنوات مختلفة/ النشرة الإحصائية للبنك المركزي

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان التخصيصات الاستثمارية لم يتم توزيعها بشكل متوازن على القطاعات الاقتصادية بحيث استحوذ القطاع الصناعي على الاهمية النسبية الاكبر، وذلك لاهمية هذا القطاع وهذا التخصيص لا يقصد به دعم القطاع الزراعي او الصناعي المنتج للسلع فكما ذكرنا بان التخصيصات الاستثمارية تشمل هذين القطاعين في كافة الوزارات ، وتأخذ وزارة النفط الحصة الاكبر من الاستثمار في القطاع الصناعي وذلك للتطوير المستمر في هذا القطاع وما يتطلبه من اعمال تنقيب عن حقول النفط او وتهيئة الابار النفطية ، وكانت الاهمية النسبية متذبذبة بين عام واخر حسب الحاجة الى المشاريع والاستثمار في هذا القطاع ، وكانت الاهمية النسبية للقطاع الصناعي منخفضة جدا خلال أعوام(٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦)نتيجة لعدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي حال دون القيام بتنفيذ المشاريع كما انها كانت لاعادة ترميم المؤسسات الحكومية التي تعرضت للاضرار بعد عام (٢٠٠٣) ثم اخذ الانفاق الاستثماري يرتفع في الأعوام اللاحقة لكن بشكل متذبذب ارتفاعا وانخفاضا بحسب الحاجة الى المشاريع في القطاع الصناعي ، وبحسب الظروف الأمنية والعوامل الخارجية مثل التقلبات في أسعار النفط كون العراق يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة الجارية والاستثمارية ، اما بالنسبة للقطاع الزراعي فأن الاهمية النسبية له من الانفاق الاستثماري منخفضة جدا على الرغم من اهميته ، وتصل في بعض السنوات الى مستويات منخفضة جدا ثم ترتفع بحسب الحاجة الى المشاريع والانفاق على هذا القطاع.وفيما يتعلق بقطاع التربية والتعليم فان الانفاق الاستثمري كان منخفضا ومتذبذبا خلال الفترة المذكورة في الجدول ويرجع ذلك الى عدة أسباب ، منها الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل انفاق الموازنة العامة والتي تتذبذب نتيجة لتغير أسعار النفط ، كذلك عدم الاستقرار الأمني والسياسي كذلك الازمات المالية العالمية وما ينتج عنها من اثار ، كما ان جائحة كورونا كان لها اثر كبير على الاقتصاد العراقي وعلى تخصيص موارد الموازنة العامة ، إضافة الى الفساد المالي الذي تسبب باهدار الموارد ، كما ان أولويات الحكومة في الانفاق لها دور في توجية الموارد نحو قطاعات معينة ترى الحكومة أهميتها واولويتها على قطاعات أخرى اما بالنسبة لقطاع الصحة فقد كانت الانفاق الاستثماري مرتفعا خلال أعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٦) وذلك من اجل إعادة الكثير من المؤسسات الصحية الى العمل بعد ان تعرضت للاضرار الكبيرة نتيجة لعمليات التخريب المنظمة التي طالتها ونهب الأجهزة الموجودة فيها ، وكذلك بسبب الاحداث الأمنية والتفجيرات التي كانت تتطلب زيادة الانفاق على قطاع الصحة ، اما في السنوات اللاحقة فان الانفاق كان منخفضا ومتذبذبا لنفس الأسباب السالفة الذكر .

٣-٤ بعض مؤشرات التحول نحو اقتصاد السوق

٣-٤-١ مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (٤) مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (بالمليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية(١)	مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي(٢)	نسبة (٢)/(١)	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي (٣)	نسبة (٣)/(١)	مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي(٤)	نسبة(٤)/(١)
٢٠٠٤	٥٣,٤٩٩,٢٣٨.٦	٣٠,٨٠٨,٥٤١.٦	٥٧.٦	٣,٦٩٣,٧٦٨.٠	٨.٩	٩٨٥,١٣٢.٨	١.٨
٢٠٠٥	٧٣,٩١١,٠٨٨.٣	٤٢,٣٧٩,٧٨٤.٧	٥٧.٣	٥,٠٦٤,١٥٨.٠	٦.٩	١,١٢٠,٣٩٨.٦	١.٣
٢٠٠٦	٩٥,٥٨٧,٩٥٤.٨	٥٢,٨٥١,٨١٠.٩	٥٥.٣	٥,٥٦٨,٩٨٥.٧	٥.٨	١,٦٥٢,٣٠٤.٤	١.٥
٢٠٠٧	١١١,٤٥٥,٨١٣.٤	٥٩,٠١٨,٠٩٤.٥	٥٢.٩	٥,٤٩٤,٢١٢.٤	٤.٩	٢,٠٧٤,١٥٦.٤	١.٦
٢٠٠٨	١٥٨,٤٤٣,٥٨٤.٤	٨٧,١٦٦,٤٠١.٢	٥٥.٠	٦,٠٤٢,٠١٧.٧	٣.٩	٢,٩٩٨,٩٧٢.٨	١.٧
٢٠٠٩	١٣١,٦٣٢,٢١٠.٠	٥٥,٩٩٨,٠٤٨.١	٤٢.٥	٦,٨٣٢,٥٥٢.١	٥.٢	٣,٩٧٧,٠١٥.٤	٢.٦
٢٠١٠	١٦٣,١٠٤,٧٣٩.٢	٧٢,٩٠٥,٠٠٠.١	٤٤.٧	٨,٣٦٦,٢٣٢.٤	٥.١	٤,٣٤٣,٦٣٣.٩	٢.٣
٢٠١١	٢١٨,٦١٧,٨٣٤.٨	١١٥,٢٥٦,٤٢٣.٧	٥٢.٧	٩,٩١٨,٣١٦.٨	٤.٦	٦,٨٧٥,٧٥٠.٢	٢.٨
٢٠١٢	٢٥٥,٧٢٧,٠٦٨.٥	١٢٦,٤٣٥,٥٥٧.٥	٤٩.٤	١٠,٤٨٤,٩٤٩.٣	٤.٨	٧,٧٠٩,٥٦٦.٠	٢.٧
٢٠١٣	٢٧٤,٧٤٥,٨٧٥.٠	١٢٥,٥٧٣,٨٨٩.٥	٤٥.٧	١٣,٠٤٥,٨٥٦.٤	٤.٨	٧,١٥٧,٣٤٧.٣	٢.٣
٢٠١٤	٢٦٧,٢٦٢,٧٨٧.٨	١١٦,٨٥٢,٣٣٥.٩	٤٣.٧	١٣,١٢٨,٦٢٢.٦	٤.٩	٥,٥٠٤,٨٨٠.٠	١.٩
٢٠١٥	١٩٦,٢٠٣,٠١٣.٣	٦٥,١٩٤,٠٤٠.٧	٣٣.٢	٨,١٦٠,٧٦٩.٧	٤.١	٤,٢٣٤,٧١٦.٩	٢.١
٢٠١٦	١٩٨,٧٧٤,٣٦٩.٤	٦٧,٤٠٠,٢١٦.٢	٣٣.٩	٧,٦٢٩,٣٧٧.٤	٣.٨	٤,٤٣٦,٤٤٢.٧	٢.٣

٢٠١٧	٢٢٤,٦٣٦,٣٢٣.٢	٨٨,٦٦٤,٨١٣.٠	٣٩.٥	٦,٣٤٧,٦٩٥.٣	٢.٨	٤,٨١٩,٨٩٦.٤	٢.١
٢٠١٨	٢٧٢,٠٨٣,٨٨٩.٠	١١٧,٨٥٦,٣٤٣.٦	٤٣.٣	٤,٨٩٧,٥٨٩.٨	٢.٢	٤,٨٥١,٥٨٣.٥	١.٧
٢٠١٩	٢٧٩,٧٥٧,٦٤٢.٦	١١٤,٣٨٦,٣٦٦.٠	٤٠.٨	١٠,٠١٧,٤١٠.٧	٣.٩	٥,٩٠٢,٩٦١.٤	٢.٣
٢٠٢٠	٢٢١,٥٩٣,٩٧١.٧	٦٣,٣٣٥,٧١٩.٨	٢٨.٦	١٢,٧٨٨,٥٧٨.٤	٥.٨	٥,٥٨٢,٢٣١.٥	٢.٥
٢٠٢١	٣٠٢,٦٩١,٩١٢.٥	١٣٧,٥٩٦,٦٩١.٤	٤٥.٥	٩,٢٦٧,٩٩٠.٨	٣.٠	٦,٧١٤,٢٨٦.٠	٢.٢
٢٠٢٢	٣٨٣,٠٦٤,١٥٢.٣	٢١٩,٣٥٣,٥٥٩.٠	٥٧.٣	١٠,٩٢٢,٧٨٧.٧	٢.٨	٦,٨٥٢,٥٨٩.٦	١.٧

المصدر: من اعداد الباحثان اعتمادا على وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للاحصاء/ الحسابات القومينشرات البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة

شهد الناتج المحلي الإجمالي للعراق نمواً كبيراً على مدار الفترة من (٢٠٠٤-٢٠٢٢) حيث ارتفع من حوالي (٥٣) ترليون دينار في عام (٢٠٠٤) إلى (٣٨٣) ترليون دينار في عام (٢٠٢٢) هذا النمو يعكس التحسن في الاقتصاد العراقي بعد عام (٢٠٠٣) مدعوماً إلى حد كبير بتعافي قطاع النفط وزيادة أسعار النفط العالمية خلال فترات هذه المدة، ونلاحظ من خلال الجدول ارتفاع الاهمية النسبية لقطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي قياسا بقطاعي الزراعة والصناعة خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠٢٢) اذ بلغت (٥٧.٦) في عام (٢٠٠٤) ثم شهد انخفاضًا تدريجيا في السنوات اللاحقة خاصة خلال سنوات(٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧) اذ بلغت النسبة المئوية لمساهمة القطاع النفطي(٣٣.٢- ٣٣.٩- ٣٩.٥) على التوالي ، نتيجة لسيطرة العصابات الارهابية على عدد من مناطق العراق والتي تحتوي بعضها على حقول ومصافي نفط ، ثم ارتفعت في عام(٢٠١٨) اذ بلغت (٤٣.٣) نتيجة لتحرير المناطق من سيطرة العصابات الارهابية ، ثم انخفضت مرة اخرى إلى ان بلغت (٢٨.٦) في عام (٢٠٢٠) نتيجة لجائحة كورونا وتاثيرها على اسعار النفط العالمية ، ثم عادت للارتفاع مرة اخرى حتى بلغت (٥٧.٣) في عام (٢٠٢٢).اما فيما يخص قطاع الزراعة فقد شهد انخفاضا تدريجيا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) وذلك لاسباب عديدة منها عدم الاستقرار الامني الذي عانى منه العراق ، وكذلك تقادم انظمة الري وعدم صيانتها اضافة الى السياسات الحكومية الزراعية التي لم تكن بالمستوى المطلوب للنهوض بهذا القطاع ، اضافة الى شح المياه الذي نسبب بالهجرة الى المدينة ، وغياب التمويل والاستثمارات اللازمة لتطوير هذا القطاع ، وكذلك الانفتاح الاقتصادي الذي تسبب باغراق السوق العراقية بجميع أنواع السلع الزراعية وباسعار منخفضة مما تسبب بخسائر كبيرة للفلاحين.وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي فان مساهمته منخفضة جدا لاسباب عديدة منها الاوضاع الامنية وانخفاض حجم الاستثمار في هذا القطاع اضافة الى الفساد المالي والاداري ، ايضا ضعف البنية التحتية للطاقة وانقطاع التيار الكهربائي ، والانفتاح الاقتصادي الذي جعل الاعتماد على السلع الصناعية المستوردة من الخارج مما ساهم في اهمال الصناعات المحلية ، واغلاق العديد من الورش الصناعية التي ساهمت في سد الحاجة المحلية خلال الفترة السابقة لعام (٢٠٠٣) ، اضافة الى السياسات الحكومية التي تنصب على تطوير الصناعات النفطية واهمال الصناعات التحويلية.

٣-٤-٢ مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي

جدول يبين مساهمة القطاع العام والخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (بالمليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (١)	مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي (٢)	نسبة(١:٢)	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي(٣)	نسبة(١:٣)
٢٠٠٤	٥٣,٤٩٩,٢٣٨.٦	36,964,327.7	٩٦.١	16,534,910.9	٣.٩
٢٠٠٥	٧٣,٩١١,٠٨٨.٣	49,694,880.5	٦٧.٢	24,216,207.8	٣٢.٨
٢٠٠٦	٩٥,٥٨٧,٩٥٤.٨	67,512,614.4	٧٠.٦	28,075,340.4	٢٩.٤
٢٠٠٧	١١١,٤٥٥,٨١٣.٤	77,403,626.2	٦٩.٤	34,052,187.2	٣٠.٦
٢٠٠٨	١٥٨,٤٤٣,٥٨٤.٤	116,159,400.0	٧٣.٣	42,284,184.4	٢٦.٧
٢٠٠٩	١٣١,٦٣٢,٢١٠.٠	87,254,981.6	٦٦.٣	٤٤,٣٧٧,٢٢٨.٤	٣٣.٧
٢٠١٠	١٦٣,١٠٤,٧٣٩.٢	106,406,600.3	٦٥.٢	56,698,138.9	٣٤.٨
٢٠١١	٢١٨,٦١٧,٨٣٤.٨	151,942,734.3	٦٩.٥	66,675,100.5	٣٠.٥
٢٠١٢	٢٥٥,٧٢٧,٠٦٨.٥	172,053,475.8	٦٧.٣	83,673,592.7	٣٢.٧
٢٠١٣	٢٧٤,٧٤٥,٨٧٥.٠	179,236,373.8	٦٥.٢	95,509,501.2	٣٤.٨
٢٠١٤	٢٦٧,٢٦٢,٧٨٧.٨	170,412,373.3	٦٣.٨	96,850,414.5	٣٦.٢
٢٠١٥	١٩٦,٢٠٣,٠١٣.٣	114,077,788.6	٥٨.٣	82,125,224.7	٤١.٧

٢٠١٦	١٩٨,٧٧٤,٣٦٩.٤	114,328,171.7	٥٧.٥	84,446,197.7	٤٢.٥
٢٠١٧	٢٢٤,٦٣٦,٣٢٣.٢	137,919,843.3	٦١.٤	86,716,479.9	٣٨.٦
٢٠١٨	٢٧٢,٠٨٣,٨٨٩.٠	180,786,268.6	٦٦.٤	91,297,620.4	٣٣.٦
٢٠١٩	٢٧٩,٧٥٧,٦٤٢.٦	178,342,758.4	٧٠.١	101,414,884.2	٢٩.٩
٢٠٢٠	٢٢١,٥٩٣,٩٧١.٧	120,179,087.5	٥٤.٢	97,234,506.6	٤٥.٨
٢٠٢١	٣٠٢,٦٩١,٩١٢.٥	196,600,032.4	٦٥.٠	106,091,880.1	٣٥.٠

المصدر: اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات (هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية) وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للاحصاء

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ ان مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي كانت مرتفعة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) اذ انها بلغت اعلى قيمة لها (٩٦.١) في عام (٢٠٠٤) ثم انخفضت بعد ذلك ولكن بشكل متذبذب خلال الأعوام من (٢٠١٤-٢٠١٦) نتيجة لانخفاض أسعار النفط، ثم ارتفعت في الاعوام اللاحقة، ثم عادت للانخفاض اذ بلغت اقل قيمة لها وكانت (٥٤.٢) في عام (٢٠٢٠) بسبب جائحة كورونا والشلل الذي اصاب كل مفاصل الاقتصاد، ويعود التذبذب في الاهمية النسبية للقطاع العام الى الاوضاع الامنية والى التغيرات في اسعار النفط كما انه خلال هذه الفترة ظهرت جهود لتعزيز دور القطاع الخاص سواء عن طريق الإصلاحات الاقتصادية أو تشجيع الاستثمارات ، وهذا ينعكس في تطور مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والتي ارتفعت من (٣.٩) عام (٢٠٠٤) الى (٤٥.٨) في عام (٢٠٢٠) من خلال بعض المشاريع الخاصة في بعض الصناعات وفي مجال الخدمات مثل انشطة النقل والاتصالات والبناء والخزن في المرتبة الاولى.

٣-٤-٣ حجم الصادرات السلعية في هيكل الصادرات

جدول رقم (٥) الأهمية النسبية للصادرات (نفطية وسلعية) خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (بالمليون دينار)

السنة	الاستيرادات (١)	الصادرات (٢)	الصادرات النفطية (٣)	الاهمية النسبية (٢:٣)	الصادرات السلعية (٤)	الاهمية النسبية (٢:٤)
٢٠٠٤	٣٠,٩٥٢,٢٤١.٩	٢٥,٨٧٧,٩٣٠.٠	٢٥,٧١٨,١٠٠.٠	٩٩.٤	159,830.0	٠.٦
٢٠٠٥	٢٩,٣٨٣,٢٣١.٨	٣٤,٨١١,٤٨٠.٦	٣٤,٦٣٧,٤٠٤.١	٩٩.٥	174,076.5	٠.٥
٢٠٠٦	٢٧,٤٤٣,٩٠٢.٥	٤٤,٧٨٦,٦٢٩.٨	٤٤,٤٤٨,١٩٢.٩	٩٩.٣	338,436.9	٠.٧
٢٠٠٧	٢٠,٨٦١,٢٣٧.٥	٤٩,٦٨١,٦٨٥.٠	٤٩,٤٦٢,٠٦٠.٠	٩٩.٦	219,625.0	٠.٤
٢٠٠٨	٣٥,٥٠٥,٣٥٠.٢	٧٦,٠٢٥,١١٨.٠	٧٥,٧٠٨,٣٧٦.٥	٩٩.٦	316,741.5	٠.٤
٢٠٠٩	٤١,٢٨٣,٢١٦.٠	٤٦,١٣٣,٥٦٨.٠	٤٥,٩٨٨,٩٥٦.٠	٩٩.٧	144,612.0	٠.٣
٢٠١٠	٤٣,٦٧٣,٧٦٠.٠	٦٠,٥٦٣,٤١٢.٠	٦٠,٣٥٩,٢٤٧.٠	٩٩.٧	204,165.0	٠.٣
٢٠١١	٤٧,٥٤٠,٠٢٥.٠	٩٧,٣٧٩,١٨٥.١	٩٧,٠٩٣,٧١٥.٠	٩٩.٧	٢٨٥,٤٧٠.١	٠.٣
٢٠١٢	٥٨,٤٨٠,٧٣٠.٠	١١٠,٤٣٧.٩٢٧.٦	١١٠.٠١٢,٥٠٨.٦	٩٩.٦	٤٢٥,٤١٩.٠	٠.٤
٢٠١٣	٥٨,٨٢١,٠٨٥.٤	١٠٤,٦٤٥,٥٧١.٤	١٠٤,٠٢٤,١٩٧.٦	٩٩.٤	٦٢١,٣٧٣.٨	٠.٦
٢٠١٤	٥٢,٧٠٣,٣١٦.٦	٩٨,٥٣٣,٩٩٦.٠	٩٨,٠٩٥,٤٦٨.٠	٩٩,٦	٤٣٨,٥٢٨.٠	٠.٤
٢٠١٥	٤٧,٦٢٣,٥١٩.٥	57,610,951.2	57,380,433.5	٩٩.٦	230,517.7	٠.٤
٢٠١٦	٣٤,٣٦٩,٠١٤.٠	51,742,504.9	51,634,203.8	٩٩.٨	108,301.1	٠.٢
٢٠١٧	٣٧,٣٦١,٢١٨.٧	70,950,148.3	70,601,451.0	٩٩.٥	348,697.3	٠.٥
٢٠١٨	٤٣,٨٠٤,٥١١.١	100,684,941.6	99,472,896.0	٩٨.٨	1,212,045.6	١.٢
٢٠١٩	٢٤,٨٠٣,٨١٩.٧	98,225,336.1	94,366,152.0	٩٦.١	3,859,184.1	٣.٩
٢٠٢٠	١٨,٣٩٠,٧٢٢.٩	57,141,527.0	52,512,558.0	٩١.٩	4,628,969.0	٨.١
٢٠٢١	٢٠,٤٣٨,١٦٢.٨	121,560,002.4	115,495,110	٩٥.٠	6,064,892.4	٥.٠
٢٠٢٢	.٣١,٩٩٠,٧٨٣	180,910,609.3	174,828,675	٩٦.٦	6,081,934.3	٣.٤

المصدر:- العمود (١,٢,٣) من اعداد الباحثان اعتمادا على بيانات الجهاز المركزي للاحصاء (جداول الصادرات والاستيرادات)
البنك المركزي العراقي/المديرية العامة للاحصاء والابحاث /قسم احصاءات ميزان المدفوعات

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات النفطية من اجمالي الصادرات في الاقتصاد العراقي خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠٢٢) حيث ان العراق يعتمد على الصادرات النفطية بشكل كبير وذلك بسبب ضعف الجهاز الانتاجي فيه وعد قدرة القطاع الخاص على اقامة مشاريع انتاجية لها القدرة على منافسة البضائع الاجنبية التي تغطي الاسواق العراقية ، نتيجة

للانفتاح الاقتصادي ورفع الحواجز الكمركية على الكثير من السلع المستوردة التي تصل الى العراق باسعار مناسبة ، وهنا نستنتج انه وفي ظل التوجه الفكري الاقتصادي بعد عام (٢٠٠٣) كان لابد من ارتفاع الاهمية النسبية للصادرات السلعية في هيكل الصادرات العراقية وعدم الاعتماد فقط على الصادرات النفطية ، وذلك من خلال تطوير القطاعين الزراعي والصناعي ودعم الاستثمار فيهما وفتح الابواب امام الاستثمار المحلي والاجنبي الذي يمتلك الاموال والتكنلوجيا لانتاج السلع التي يمكن ان تسد الحاجة المحلية وتصدير الفائض منها وتنويع هيكل الصادرات.

٣-٥ التحديات التي تواجه القطاع الخاص: يواجة القطاع الخاص في العراق مجموعة من التحديات التي تشكل عائقا في ممارسة دوره في النشاط الاقتصادي، وبالتلاي جعلته غير مؤهلا لقيامة بدوره في قيادة عملية التنمية الاقتصادية حاليا وفي المستقبل، ويمكن ادراج اهم هذه التحديات بالاتي:

٣-٥-١ عدم وجود رؤية واضحة لحوكمة القطاع الخاص، بما تشمله من قوانين وممارسات وهيكل إدارية لضمان إدارة المؤسسات الخاصة بشكل فعال ومسؤول.

٣-٥-٢ عدم امتلاك القطاع الخاص للقدرات الفنية والإدارية والموارد المالية الكافية واللازمة لتمويل عمليات التنمية في العراق.

٣-٥-٣ عجز القطاع المالي في العراق عن تلبية احتياجات القطاع الخاص من التمويل، كونه خاضع لسيطرة الدولة وبالتالي عدم قدرة القطاع الخاص على تعبئة المدخرات والموارد واستخدامها في الاستثمارات الإنتاجية.

٣-٥-٤ عدم الإسراع في اجراء الإصلاحات التشريعية والهيكلية التي تتطلبها عملية خلق بيئة استثمارية ملائمة في ظل التحول نحو اقتصاد السوق. (Muhammad, Wahib, 2023: 14)

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ الاستنتاجات

١- ضبابية التوجه الفكري الاقتصادي للدولة العراقية بعد عام (٢٠٠٣) وعدم وضوح المنهج الفكري المعتمد من قبلها في ادارة الاقتصاد العراقي، فعلى الرغم من تأكيد الدولة على دور القطاع الخاص في الاقتصاد الا انه لازال هذا القطاع غير قادر على الاضطلاع بدور كبير في النشاط الاقتصاد

٢- كان تحول العراق نحو اقتصاد السوق باسلوب الصدمة والتي لم تكن تتلائم مع الاوضاع الاقتصادية التي كان يعيشها العراق.

٣- اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية في تمويل ايرادات الموازنة العامة، وبالتالي فأن تخصيص الموارد المالية للقطاعات الاقتصادية يعتمد على حجم تلك الايرادات التي تعتمد على اسعار النفط في السوق العالمي وهو مؤثر خارجي لا يمكن للعراق السيطرة عليه، وهذا يؤكد ريعية الاقتصاد العراقي وعدم تنويع مصادر الايرادات.

٤- الاختلال الهيكلي في الموازنة العامة للعراق حيث نلاحظ ارتفاع النفقات الجارية وهيمنتها وتوجيه معظم الايرادات النفطية نحو الانفاق التشغيلي (متمثلة بالرواتب والانفاق على السلع والخدمات والمنافع الاجتماعية) بدلا من توجيهها نحو النفقات الاستثمارية في القطاعات المنتجة وبما يساهم في تنويع الاقتصاد.

٤-٢ التوصيات

١- لابد من اعتماد منهج فكري واضح تستند اليه الحكومة في ادارتها للنشاط الاقتصادي وفي رسم السياسات الاقتصادية، وتحدد على اساسة دورها في الحياة الاقتصادية، وكيفية تخصيص موارد الموازنة العامة.

٢- يجب ان يكون تحول العراق نحو اقتصاد السوق وفق خطة مدروسة تأخذ بنظر الاعتبار جميع التحديات والاثار المترتبة على عملية التحول.

٣- تنويع موارد الموازنة العامة من خلال العمل تهيئة بيئة ملائمة لزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار في الموازنة العامة وتقليل الاعتماد على الايرادات النفطية.

٤- تصحيح الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة وزيادة نسبة الانفاق الاستثماري الموجه لدعم القطاعات الانتاجية، لرفع مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني.

References

1- Al-Moussawi, Wathiq Ali (2008) (Encyclopedia of Development Economics) Part Two, First Edition, Dar Al-Ayyam for Printing, Publishing and Distribution
2- Shatwan, Ali Qasim, Al-Rajoubi, Hamza Muhammad, Badi, and Ibrahim Ahmad (2017) (Optimal Allocation of Tasks to Available Resources) International Journal of Engineering Sciences and Information Technology / Volume Four, Issue (1)
3- Al-Hasani, Falah Hassan, Al-Douri, Mu'ayyad (2008) (Bank Management, a Contemporary Quantitative and Strategic Approach) Dar Wael for Printing, Publishing and Distribution
4- Abboud, Kanjo, Wahbi, Ibrahim (1997) (Financial Management) Dar Al-Masirah for Printing and Publishing
5- Abdul Hamid, Abdul Muttalib (2010) (Debt Management Economics) United Arab Company for Marketing and Supplies, Cairo
6- Al-Shawabkeh, Salem Muhammad (2015) (Public Finance and Tax Legislation) Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Jordan
7- Al-Samman, Muhammad Marwan, et al. (2011) (Principles of Micro and Macroeconomic Analysis) Dar Al-Thaqafah for Publishing and Distribution, Jordan
8- Al-Sakban, Abdul-Al (1969) (State Budget) Al-Ani Press, Baghdad, Iraq
9- Al-Zuhawi, Sirwan Adnan Mizra (2008) (Financial Control over the Implementation of the General Budget in Iraqi Law) Media Department in the Council of Representatives
10- Al-Ubaidi, Saeed Ali Muhammad (2011) (Economics of Public Finance) Dar Dijlah for Printing and Publishing, 1st edition, Iraq
11- Al-Janabi, Taher (1991) (Public Finance and Financial Legislation) Al-Mustansiriya University, Baghdad
12- Al-Wadi, Mahmoud Hussein (2010) (Principles of Public Finance) Dar Al-Masirah, 2nd edition, Amman, Jordan
13- Al-Hamdi, Hilmi Majeed Muhammad (1992) (Public Finance) Tripoli: Open University Publications
14- Taher, Abdullah Al-Sheikh Mahmoud (1988) (Introduction to Public Finance) King Saud University Publishing House
15- Fatima, Masabih (2022) (Lectures in Political Economy) University of Sidi Bel Abbes, Faculty of Law and Political Science
16- Harvey, David (2013) (A Brief History of Neoliberalism) Translated by Walid Shahada, Syrian Ministry of Culture, General Book Authority, Damascus
17- Mustafi, Abdul Latif, Bin Saiba, Abdul Rahman (2013) (Studies in Economic Development) Hassan Al-Asriya Library for Printing, Publishing and Distribution
18- Saeed, Imad Dato (2020) (Lectures in Public Finance) Djilali Liabes University - Sidi Bel Abbes Faculty of Economics, Commerce and Management Sciences - Algeria
19- Al-Amir, Fouad Qasim (2019) (Neoliberal Capitalism) Dar Al-Ghad for Printing
20- Zaki, Ramzi (1986) (Dialogue on Debt and Independence with a Study of the Current Situation of Egypt's Indebtedness) First Edition Madbouly Library, Cairo
21- Al-Beblawy, Hazem (1998) (The Role of the State in the Economy) Cairo - Dar Al-Shorouk
22- Al-Aaser, Khadija (2016) (Public Finance Economics) Cairo University, Faculty of Economics and Political Science
23- Gorbachev, Mikhail (1990) (Perestroika) Translated by Hamdi Abdel Gawad, Dar Al-Shorouk, Cairo
24- Qarm, George (1994) (The New Global Economic Chaos) Beirut, Dar Al-Tali'aa
25- Hussein, Mona Youssef (2011) (The Trend of Transition to a Market Economy in Iraq between Openness and Transformation) Journal of the College of Baghdad for Economic Sciences, University Issue (26)
26- The World Bank (1996) (From Plan to Market) Cairo, Translated by Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Al-Ahram Commercial Presses
27- Salem, Ali Abdel Hadi (2010) (In light of the policies of economic reform and structural adjustment towards a strategy for economic development in Iraq (opinions and perceptions), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume II, Issue (4)
28- Al-Najfi, Salem Tawfiq (2002) (Economic stabilization and structural adjustment policies and their impact on Arab economic integration) Reviewed by Dr. Hamid Al-Jumaili, Bayt Al-Hikma, Baghdad

29- Asmaa Jassim Muhammad and Bushra Ali Wahib (2023) The private sector and indicators of its marginalization in Iraq / College of Administration and Economics, University of Baghdad
30- Al-Maamouri, Abdul Ali Kazim, Al-Nadawi, Khadir Abbas Ahmed (2011) (Economic Policies in Iraq after the American Occupation) Journal of the College of Administration and Economics, Issue (4)
31- Al-Jubouri, Baqir Karaji Habib (2009) (Privatization of the Public Sector in Iraq, Causes and Expected Results) Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume (11) Issue (2) for the year
32- Abu Amriya, Faleh (2008) (Privatization and its Economic Impacts) First Edition, Amman - Jordan, Osama Publishing and Distribution House
33- Al-Aqabi, Hamid Abdul Hussein Mahdi (2015) (Economic Reform in Iraq after 2003 and the Impact of Legislation on It) Series of Publications of the Iraq Center for Studies, Al-Saqi Printing and Distribution, Baghdad
34- United Nations - World Bank (2003) Joint Estimates for Reconstruction and Reconstruction in Iraq , Washington
35- https://fastercapital.com/arabpreneur/.html Quoted from the following website Pareto efficiency Balancing Economic Gains for All
36- The role of financial discipline in maximizing state revenues and confronting the repercussions of the Corona pandemic 2020 Prof. Dr. Ne'meh, Nagham Hussein https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/1010b0d0-09ae-487b-b532-
37- Pareto Vilfredo, Manual of political economy. Translated by Ann S. Schwier. Edited by Ann S. Schwier and Alfred N. New York, A. M. Kelley, 1971.
38- Marieta,D., Alin Opreana and Marian pompiliu,"Efficiency, Effectiveness and performance of the public sector", Romanian Journal of Economic Forecasting, 2010